● أخبار قصيرة

سلاح صيني يربك حسابات واشنطن

تتجه المنافسة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة إلى مرحلة أكثر حساسية مع تطوير بكين سلاحًا فرطَ صوتي قادراً على المناورة واستهداف طائرات الدعم والقيادة والتزوّد بالوقود من مسافات بعيدة. ووفق تقرير لصحيفة «تلغراف»، يمكن لهذا الرأس الحربي الانزلاقي التحليق بسرعات تتجاوز خمسة أضعاف سرعة الصوت وتغيير مساره بشكلٍ مفاجئ، ما يصعّب اعتراضه. ويثير السلاح مخاوف أميركية، خصوصاً في أي مواجهة محتملة حول تايوان، إذ قد يهدد الطائرات التي تشكل العمود الفقري للعمليات الجوية الأميركية. كما أن بعض الصواريخ الصينية الحاملة له قد تصل إلى مناطق تضم قواعد أميركية مثل غوام، وربما هاواي.

عمليات تخريب ترفع المخاوف الأمنية في ألمانيا

شهدت ألمانيا حادثتي تخريب أثارتا مخاوف أمنية متزايدة، إذ أقدم مجهولون على قطع كابلات قرب شتوتغارت، ما تسبب في تعطّل حركة القطارات وانقطاع خدمات الإنترنت والهاتف. وتحقق وحدة مكافحة الإرهاب وأمن الدولة في الحادث باعتباره تخريباً متعمداً. وفي تطور آخر، عثر محققون على طائرة مسيّرة ثالثة ومواد يُشتبه بأنها متفجرات قرب مطار لايبزيغ/هاله، بعد محاولة هجوم وقعت في مطلع الشهر. ويُعد المطار مركزاً مهماً للشحن والإمدادات العسكرية التي يستخدمها الناتو وأوكرانيا.
وتشير مصادر أمنية إلى احتمال تورط الاستخبارات الروسية، في حين نفت موسكو أي علاقة لها بالواقعة.

روسيا تستهدف سفناً ومخازن أسلحة في موانئ أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن قواتها نفذت ضربات على ميناءي يوجني وتشيرنومورسك الأوكرانيين، مستهدفةً سفينتي شحن ومخازن أسلحة ومعدات عسكرية، إلى جانب خزانات وقود. وقالت الوزارة إن الهجمات نُفذت باستخدام طائرات مسيّرة وأسلحة عالية الدقة، واستهدفت بنى تحتية تقول موسكو إنها تُستخدم لإمداد القوات الأوكرانية بالسلاح والمعدات.
وأوضحت أن ميناء يوجني شهد استهداف سفينتي شحن جافّتين تحملان شحنات عسكرية، وأربعة مستودعات ومنشآت لتفريغ تلك الشحنات، فيما طالت الضربات في تشيرنومورسك خزانات وقود مخصصة للقوات الأوكرانية. وتأتي الهجمات في إطار تصعيد روسي متواصل ضد الموانئ الأوكرانية منذ منتصف تموز/يوليو، حيث تؤكد موسكو أن الهدف هو الحد من قدرات كييف العسكرية والاقتصادية.

حين يصبح الحليف ورقة تفاوض

ترامب وكيم.. اختبار جديد للنفوذ الأميركي في آسيا

الوفاق/ لا تكمن أهمية عودة دونالد ترامب في محاولة استئناف الحوار مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في احتمال عقد لقاء جديد بين الرجلين فحسب، بل في التحولات التي تكشفها هذه الخطوة داخل النظام الأمني الآسيوي. فواشنطن التي أمضت سنوات في محاولة عزل بيونغ يانغ وإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي تجد نفسها اليوم أمام واقع مختلف: كوريا الشمالية لم تتراجع، بينما بدأت الثقة بالالتزام الأميركي تهتز داخل الدول التي بنت أمنها لعقود على التحالف مع الولايات المتحدة. وهنا يصبح السؤال الحقيقي أكبر من الملف الكوري نفسه: هل ما زالت المظلة الأميركية ضمانة استراتيجية مستقرة، أم أن سياسة ترامب القائمة على الصفقات والضغط وإعادة التفاوض حول الالتزامات بدأت تحولها إلى مصدر جديد لعدم اليقين؟
وتزداد خطورة هذا التحول مع تقليص بعض المناورات والتدريبات العسكرية مع كوريا الجنوبية، والضغط على اليابان وكوريا الجنوبية لزيادة الإنفاق وتقاسم أعباء الدفاع، إلى جانب إعادة واشنطن حساباتها تجاه الصين وتايوان، وهي خطوات تدفع الحلفاء إلى إعادة التفكير في مدى ثبات الالتزام الأميركي.

كوريا الشمالية.. حين لم تنجح سياسة الضغط في تغيير حساباتها

على مدى عقود، راهنت الولايات المتحدة على أن العقوبات والعزلة والضغط العسكري ستجبر بيونغ يانغ على تقديم تنازلات استراتيجية، وفي مقدمتها التخلي عن قدراتها النووية. لكن النتيجة جاءت بعكس ما أرادته واشنطن؛ فلم تنهَر كوريا الشمالية، ولم تتخلَّ عن برنامجها النووي، بل واصلت تطوير قدراتها الصاروخية والعسكرية، وعززت علاقاتها مع روسيا والصين، لتدخل أي مفاوضات جديدة وهي تمتلك أوراقًا أقوى. وهذا لا يعني أن العقوبات لم تفرض كلفة كبيرة على بيونغ يانغ، لكنه يعني أنها لم تحقق هدفها الأساسي: إجبار النظام على تغيير حساباته الأمنية.
وهنا تظهر المفارقة التي يستثمرها كيم جونغ أون سياسيًا. فواشنطن التي سعت إلى عزل كوريا الشمالية أصبحت اليوم مضطرة إلى البحث عن قناة مباشرة مع قيادتها، بينما يدخل كيم أي مفاوضات محتملة مستفيدًا من تطور قدراته العسكرية ومن علاقاته مع روسيا والصين، ومن حاجة الولايات المتحدة إلى إدارة المخاطر بدل الاكتفاء بالضغط. لقد تحولت القدرات النووية والصاروخية بالنسبة إلى بيونغ يانغ من أدوات للردع إلى أوراق تفاوضية، وأصبح كيم طرفًا لا تستطيع واشنطن تجاوزه إذا أرادت إدارة أمن شبه الجزيرة الكورية. لذلك، فإن عودة الحوار لا تعني أن كوريا الشمالية انتصرت، لكنها تكشف بوضوح حدود سياسة الضغط الأميركية، وتمنح بيونغ يانغ مكسبًا سياسيًا: الانتقال من موقع الدولة التي يُطلب منها تقديم التنازلات إلى موقع الطرف الذي تسعى واشنطن نفسها إلى التفاوض معه.

ترامب يقلب معادلة التحالف.. الأمن لم يعد ضمانة بل صفقة

إذا كان صعود كوريا الشمالية قد كشف حدود سياسة الضغط الأميركية، فإن أسلوب ترامب في التعامل مع الحلفاء يكشف مشكلةً أخرى لا تقل خطورة: تحويل التحالفات الأمنية إلى حسابات مالية قابلة لإعادة التفاوض.
ليس الاعتراض على مطالبة الحلفاء بزيادة الإنفاق الدفاعي، فاليابان وكوريا الجنوبية قادرتان على تحمل أعباء أكبر. لكن المشكلة تبدأ عندما تأتي المطالب المالية بالتزامن مع خطوات تجعل الحليف يشك في قيمة الضمانة الأميركية نفسها. فعندما تضغط واشنطن على سيول وطوكيو لدفع المزيد، ثم تقلّص التدريبات أو تعيد تقييم مستوى الانتشار العسكري، فإن الرسالة التي تصل إلى الحلفاء لا تكون مجرد «تحملوا مسؤولية أكبر»، بل «الضمانة الأميركية نفسها قد تصبح موضع تفاوض». وهنا تكمن أخطر تداعيات سياسة ترامب: التحالفات لا تنهار فقط عندما تنسحب القوات، بل تبدأ بالضعف عندما يفقد الحلفاء الثقة بأن القوات ستبقى عندما يحتاجون إليها. وهذه الثقة هي جوهر الردع الأميركي في آسيا.

سيول وطوكيو أمام سؤال لم يكن مطروحًا سابقًا

بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، لا يمكن فصل الوجود العسكري الأميركي عن التهديد الكوري الشمالي. ولذلك فإن تقليص التدريبات المشتركة لا يُنظر إليه باعتباره قرارًا إداريًا عابرًا، بل باعتباره إشارة يمكن أن تؤثر في حسابات الردع والاستعداد العسكري. أما اليابان، فتجد نفسها أمام علاقة أمنية حيوية من جهة، وضغوط أميركية متزايدة بشأن كلفة استضافة القوات والإنفاق الدفاعي من جهةٍ أخرى.

> **تدخل بيونغ يانغ المفاوضات بأوراق أقوى، فيما تدفع سياسة ترامب طوكيو وسيول إلى تقليص الاعتماد على المظلة الأميركية وبناء بدائل أمنية**

وعندما يشعر الحليف أن العلاقة أصبحت خاضعة لشروط مالية وسياسية متغيرة، فإنه سيبدأ في بناء خيارات بديلة، من زيادة الإنفاق العسكري وتطوير القدرات الذاتية إلى توسيع الشراكات الإقليمية. وبذلك قد تحقق سياسة ترامب نتيجة معاكسة لأحد أهدافها؛ فبدل أن تجعل الحلفاء يتحملون عبئًا أكبر داخل النظام الأميركي، قد تدفعهم إلى التفكير في نظام أمني أقل اعتمادًا على واشنطن.

تايوان والهند تراقبان.. وأزمة الثقة تتجاوز شبه الجزيرة

ولا تنحصر المشكلة في طوكيو وسيول. وتراقب تايوان بدقة كيفية إدارة ترامب للعلاقة مع الصين، وأي تردد في ملف التسليح قد يتحول إلى سؤال سياسي أوسع حول مدى استعداد واشنطن لتحمل كلفة الدفاع عن تايبيه إذا تصاعدت الأزمة. أما الهند، التي وسعت تعاونها الدفاعي والاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فتراقب بدورها قدرة واشنطن على الحفاظ على سياسة آسيوية مستقرة وطويلة المدى.
وهنا تتحول تصرفات ترامب من قرارات منفصلة إلى نهج استراتيجي واحد: إعادة تعريف العلاقات الخارجية وفق معيار المنفعة المباشرة، والضغط على الحلفاء لزيادة مساهماتهم، وإعادة تقييم الالتزامات السابقة. وقد تكون هذه السياسة مفهومة من منظور «أميركا أولًا»، لكنها تحمل كلفة استراتيجية كبيرة؛ لأن القوة الأميركية في آسيا تقوم تحديدًا على جعل الدول الأخرى تثق بأن مصالحها الأمنية مرتبطة باستمرار الدور الأميركي.

حين تبدأ المظلة الأميركية بفقدان قوتها

تكشف التحولات الأخيرة أن التحدي الحقيقي أمام واشنطن يتجاوز أزمة كوريا الشمالية إلى مستقبل تحالفاتها في آسيا. فسياسة ترامب القائمة على الصفقات والضغط المالي وإعادة التفاوض حول الالتزامات تضعف الثقة التي قامت عليها المظلة الأميركية لعقود. والقوة لا تُقاس فقط بحجم القوات والقواعد، بل بمدى يقين الحلفاء بأن واشنطن ستقف إلى جانبهم عند الأزمات.
وإذا تراجعت هذه الثقة، ستبدأ الدول الآسيوية بتعزيز قدراتها وتنويع شراكاتها، ما يضعف النفوذ الأميركي تدريجيًا. لذلك، لن يتوقف الحفاظ على موقع واشنطن في آسيا على قوتها العسكرية وحدها، بل على قدرتها على استعادة الثقة والاستقرار في تحالفاتها. فالمظلة الأميركية قد تبقى قائمة من الناحية العسكرية، لكن قيمتها الاستراتيجية تتراجع كلما ازداد الشك في استعداد واشنطن لاستخدام قوتها دفاعًا عن حلفائها.

مليونية المولد النبوي في صنعاء.. والسيد الحوثي: ماضون في معادلة الحصار بالحصار

أكّد قائد حركة أنصار الله السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، الثلاثاء ٢٥/٨/٢٠٢٦، الثبات على موقف نصرة الشعب الفلسطيني ومجاهديه حتى إسقاط كيان الاحتلال، ومواجهة المشروع الأميركي-الصهيوني المتمثل في «تغيير الشرق الأوسط» وإقامة ما يُسمى «إسرائيل الكبرى».
وحذّر السيد الحوثي من أن العدوان على إيران ولبنان واستباحة سوريا واستهداف اليمن يأتيان في إطار هذه المؤامرات الشاملة، مشدداً على التزام اليمن المطلق بمساندة المقاومة في فلسطين ولبنان، ومواصلة ترسيخ مبدأ وحدة الساحات وتعزيز التعاون في محور الجهاد.

«ماضون في معادلة الحصار بالحصار»

وأشار السيد الحوثي إلى أنه، في الوقت الذي يُحرَم فيه الشعب اليمني من ثرواته وتُغلق أمامه المطارات، تُفتح أجواء مكة والمدينة للصهاينة. وأوضح أن إصرار الرياض على تشديد الحصار والتحشيد العسكري يمثل «طغياناً وخدمة للصهيونية»، ومشدداً على أن هذه التصرفات تؤكد صوابية خيار اليمن في اعتماد «معادلة الحصار بالحصار» واستهداف التحشيدات العسكرية. كما حمّل السعودية كامل المسؤولية عن تبعات استهداف الشعب اليمني المتواصل منذ ١٢ عاماً بإشراف أميركي.
وجاء كلام السيد الحوثي بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، حيث هنّأ الشعب اليمني والأمة الإسلامية، مشيداً بالحضور الشعبي اليمني الحاشد في إحيائها ومؤكداً أنه «حضور لا مثيل له». كما دعا الأمة إلى التحرر من هيمنة «قوى الشر الصهيونية والغربية» والتصدي لعدوانها، مؤكداً أن ثمرة الثبات تجلّت في الانتصار العظيم لإيران في مواجهة العدوان الأميركي-الصهيوني وفي صمود جبهات المقاومة في لبنان وغزة واليمن والعراق.

نائب عراقي: استهداف الحشد الشعبي في الموصل انتهاك للسيادة العراقية

قال عضو مجلس النواب العراقي، قصي عباس الشبكي، إن العدوان الصهيوني والأمريكي والسعودي على مواقع الحشد الشعبي في الموصل والعراق جاء مفاجئًا، رغم انفتاح رئيس الوزراء على دول الجوار والمحيط العربي والإقليمي، ومن بينها السعودية.
وأضاف الشبكي أن استهداف المنطقة كان مبيتًا، ويشكل خرقًا لسيادة العراق، مشيرًا إلى أن الادعاءات بشأن انطلاق الصواريخ من هذه المواقع لا تستند إلى الحقيقة، نظرًا لبعد المسافة، وعدم امتلاك الحشد الشعبي قدرات صاروخية من هذا النوع.
وبيّن أن معظم الاستهدافات تركزت على اللواء ٣٠ دون بقية تشكيلات الحشد، مرجعاً ذلك إلى أهمية المنطقة، ومحذرًا من وجود جهات تسعى إلى تشويه الحقائق وإعادة الأوضاع إلى ما قبل مرحلة تحرير المناطق من تنظيم «داعش» الإرهابي.
وأشار إلى وجود أطماع لبعض الجهات في المنطقة، ولاسيما من كانت تفرض سيطرتها عليها قبل ظهور هذا التنظيم.
وطالب الشبكي الحكومة والبرلمان باتخاذ موقف واضح تجاه الاستهدافات المتكررة، مؤكدًا ضرورة حماية سهل نينوى، باعتباره منطقة تضم مكونات وأقليات عراقية متعددة.

هولندا تحضر منتجات المستوطنات.. والاحتلال يرد بإبعاد ممثليها

أقرّت هولندا حظراً على استيراد وبيع منتجات المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان، في خطوة تعكس رفضها دعم الاستيطان وسياسات الاحتلال.
وردّ الاحتلال الصهيوني سريعاً باستبعاد ممثلي هولندا من «مركز التنسيق المدني-العسكري» في كريات غات، وإمهالهم أسبوعاً لمغادرة البلاد، في محاولة للضغط على أمستردام وثنيها عن قرارها.
وتأتي الخطوة الهولندية في سياق تصاعد المواقف الأوروبية الداعمة للحقوق الفلسطينية، خصوصاً في ظل استمرار الاستيطان والعدوان على قطاع غزة، فيما يكشف الرد الصهيوني عن رفض الاحتلال لأي إجراءات دولية تنتقد سياساته أو تفرض عليه تبعات سياسية واقتصادية.
ويضم مركز التنسيق في كريات غات ممثلين عن نحو ٤٠ دولة ومنظمة، ويُعنى بترتيبات وقف إطلاق النار وتسهيل المساعدات إلى غزة.
ويأتي التصعيد بين هولندا والاحتلال في وقت تتزايد فيه الضغوط الأوروبية والدولية على كيان الاحتلال بسبب سياساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.